

وان شري به اليه وقد حاكم  
ويا شرط درهم من ربح  
ولكل واحد هبة ان لو كان  
والمساوية وبيع بالنسيئة  
للاهل والكنانة والشركة  
لوجه العنان اما في المعاوضة  
وفيها ما ملك الاعترافا  
وكل ما كان من الاثلاف  
ويجوز بيع مفاوض من يرد  
لا يغير عنده بالدين  
واضمن هوية محض لا  
وتقبل هو اتفاق الاجل  
والنسيئة تابع لما قد شرطها  
ظول كل منهما بالعمل  
والحاصل من اجرم بينهما  
ان عقدا على الشراء بالاوجز  
كما ان العيان والمعاوضة  
فصل في الشركة الفاسدة

وكالدصة مشتركا  
لواحد نفس في المصحح  
ويؤكل ويسافر ويبيع  
والمقد واستاجر المتجارة  
وتزوج الامم المشتركة  
فما يصح ان يبرضه  
والهبة والقرض التفاضلا  
او عهد ملكا بل لا تكا في  
شرا بدينه كما بين وجد  
والقول قوله مع اليمين  
حصته شريه ممتقلا  
مع اجر على قبول العمل  
وتكلم كل بهار بطا  
وطالب الاجر وامر به  
على مقتضى الشرط الذي التزم  
والبيع فالوجوه عند المنع  
بالشرط والربح على ما فرضه  
فصل في الشركة الفاسدة  
والاصطاد والخطاب مطلقا  
ولمن اعان اجرم مثل نعا  
الاعيرة فيها بشرط الضمان  
حكما وانكار وفسخ ودرروا  
زكاة الابا ان يفسخ  
او يجهل ضمان كل وتعا  
باداية الزمر بالضمائر  
الدفن

كدفن ما مولىها اذ لو وقع  
وان اشترى متفاضلا بالاذن  
وطالب البائع كالا بالثمن  
شارك بعد القرض فيما اشترى  
وان اجاب بنعم من قال لا  
فان يان قد علم بالشركة  
وخرج من ملك هذا القول  
كتاب  
هو جسر عين على ملك الوافد  
وحسنها على حل ملك الله  
على الذي احبب والشدة  
بالذم والخيار ان يتصدقا  
وتجمل متقوم من مال  
لقوله صدقة موقوفة  
وشروط كسائر التبرع  
وان يكون قربة معلومة  
يد من القاض الذي تولد  
لوت من علقه به و  
اجرم حقه لا يتقطع  
لا يملك ولا يعان ان لزم  
ويضم عندهما وصحوقا  
ونالك ملكة عن المصلحة  
وشروط محرم والصدقة  
ان جعل الشراء بفتح المجدد  
ولو بنوعه بين او جعل

بعد ادائه الامر المستتب  
أمة لو طوع له لا بالثمن  
اذ عقدها الكفالة تصدق  
صح واليه قبل به قد خسر  
اشترى فيه واخذ ميثاقا  
فبعده والاشراك  
ما اشترى بما جرى من فعل  
الوقف  
وتصدق بفتحها عن عارف  
عندها وصرف في نفع زاهي  
ارادة المحبوب وهو محرم  
بشئها او عينها محققا  
والنية الا لفظ من مقال  
وتحرم من كل معروفة  
مختار من غير شرط البيع  
في ذرية وان كان محلوما  
قد زال عند الملك فيه اصلا  
يتيم حتى يقض ويجعل  
والغيره ولم يوقت واسم  
والاصح رهنه وما قسم  
ان يبرق واقف له واخر  
بالقول والفعل على ما نقل  
صلا في بيعه ويظهر  
لمصالحه ان لا يشترط  
فجته لا الطريق وعزل